التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

سعيد جواد

دأبت القيادة الاسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية في العام ١٩٦٧، على اتخاذ وتطبيق منظومة من الاجراءات والتدابير التي استهدفت، أساساً، احداث تغيرات واسعة، اجتماعية واقتصادية، عميقة، ما برحت تتواصل وتتنوع في غاياتها، بل وتزداد وتيرتها، وتتضاعف نتائجها، باستمرار، وذلك في خدمة أهداف مرسومة ومحددة. وتتمثل التغييرات هذه في استيطان الارض الفلسطينية وتهويدها، هي وما في باطنها وعليها من مياه وخيرات، ومن ثم دمج الاقتصاد، بعد تحطيم أسسه ومقومات استقلاله، وتشويه البنية البشرية الاجتماعية الفلسطينية، باقتصاد اسرائيل، بما يولد من معطيات محددة تضمن خضوعاً تاماً لتلك المخططات، وبالضرورة تبعية سياسية كاملة للاهداف الصهيونية بعيدة المدى.

فالقوانين والاجراءات الخاصة بالتهجير، والاجلاء متعدد الاشكال والتلاوين، للسكان الفلسطينيين من أرضهم، وغرس المستوطنات الاسرائيلية فيها، اضافة الى مجموعة القوانين والاجراءات التعسفية المرفقة بها، تحدث بالضرورة، تغييرات سكانية وديمغرافية عميقة.

ان عملية التدمير الشامل للزراعة والصناعة، والعسف والتحكم في هذين القطاعين من شأنهما تدمير الاسس الاقتصادية وتوجيه الصناعة والزراعة لما يخدم الخطط الاقتصادية الاسرائيلية ويولد ستاراً مشوهاً لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني كافة، وبالتالي يحدث انهياراً في ما تبقى من عناصر الاستقلال الاقتصادي المستقل، بما يكفل تبعية مطلقة للاقتصاد الاسرائيلي، ويمكّن من تحقيق التهويد العملي للضفة الغربية ، ترجمة للبرامج الصهيونية، والليكودية تحديداً.

ومن المعروف ان البلدان التي هي في طور النمو تتسم بخضوعها لآلية قانون عام يتمثل في حصول مجموعة من التغيرات الديمغرافية في المرحلة الانتقالية نحو الانماء الكامل. وفي موازاة القانون الذي تخضع له كافة البلدان السائرة في طريق النمو ، كافة، هناك سمات ومميزات خاصة بكل بلد، هي التي تحدد اشكال وحدود تلك التغيرات ومداها.

وفي الاساس، تخضع الضفة الغربية للقوانين الاقتصادية ذاتها التي تحكم، وتتحكم بمسار عملية التغييرات الديمغرافية في طور النمو، ولكنها تتميز بخصوصية حصولها في مجتمع فلسطيني في مرحلة توزُّع، تمثل الضفة الغربية جزءاً هاماً منه، اضافة الى كونها تشكل وحدة اقليمية اجتماعية اقتصادية مميزة. لكن خضوعها للالحاق الهاشمي، ثم للاحتلال الاسرائيلي، وتعرضها لعمليتي الدمج والتهويد، انعكس، بالضرورة، في تسريع عملية التغيير الديمغرافي وتشويهها، وحبس